IJEL International Journal of Education & Language Studies

International Journal of Education and Language Studies

ISSN: 2791-9323



Ahmed Jassim MOHAMMED[1] **& Ahmed Hamed ALI**[2]

THE GRAMMATICAL CONTROVERSY OF SHEIKH ABDUL RAHMAN BIN MUHAMMAD, KNOWN AS AL-NARI

Istanbul / Türkiye

p. 51-61

Article Information

Article Type: Research Article

This article was checked by **iThenticate** No **plagiarism** detected

Article History

Received: 06/08/2021
Accepted: 21/08/2021
published: 01/09/2021

Abstract:

Disagreement occurred between the Basri and Kufi doctrines, in many branches, and each of them went to support his doctrine according to the method that he followed with textual and rational evidence, and the difference increased and raged between them for a long time, and the early scholars alerted to this grammatical dispute, and the first to write about it was a fox (D. 291 AH) wrote his book (The Difference of Grammarians), then after that synonymous and successive writings, and from here, my research was called (The Grammatical Principles of Al-Aari in his book, Moniyat Al-Ragheb and for the sake of the student), and it included three sections. The first: the controversial issues that he preferred, while the second topic included the controversial issues that the author left without weighting, and the third topic was the issues that were called the agreement between scholars and they are originally in dispute: It contains a number of Arabic sources, the most important of which are: Sibawayh's Kitab, Al Muqtada, Al Osoul in Grammar, Sharh Al Mufassal, Rashrif Al-Baqarah, and other sources.

Key words: Grammatical Disagreement, Aleari, Arabic Grammar, Text Verification.

http://dx.doi.org/10.47832/2791-9323.3-2.5

[1] Dr. , Iraqi University, Iraq, almshaykhya13@gmail.com, https://orcid.org/0000-0001-9562-8105

[2] Researcher, Iraqi University, Iraq, ahmadhamed19980@gmail.com, https://orcid.org/0000-0003-4292-2495

الخلاف النحوي عند الشيخ عبد الرحمن بن محمد الشهير بالعاري

أحمد جاسم محمد [3]
أحمد حامد علي المحمدي [4]

الملخص

قد وقع الخلاف بين المذهبين البصري والكوفي، في كثير من الفروع وكل منهما ذهب ينصر مذهبه وفق المنهج الذي يسير عليه بأدلة نقلية وعقلية، وازداد الاختلاف واحتدم بينهما في ذلك طويلاً، وقد تنبه العلماء الأوائل إلى هذا الخلاف النحوي وإن أول من كتب في ذلك ثعلب (ت291هـ) ألف كتابه (اختلاف النحويين)، ثم بعد ذلك ترادفت وتوالت المؤلفات ومن هنا وسمت بحثي بـ (الخلاف النحوي عند الشيخ عبد الرحمن بن محمد الشهير بالعاري)، واشتمل على ثلاثة مباحث وقد سبق بترجمة المؤلف، وتوطئة عن الخلاف النحوي، وتناولت في المبحث الأول: المسائل الخلافية التي رجّحها، في حين تضمن المبحث الثاني المسائل الخلافية التي تركها المؤلف من غير ترجيح:، والمبحث الثالث المسائل التي اطلق عليها الاتفاق بين العلماء وهي في الأصل فيها خلاف: وختم البحث بجملة من النتائج التي توصلت اليها، واعتمدت في بحثي هذا على جملة من المصادر العربية أهمها:، الكتاب لسيبويه، المقتضب، الأصول في النحو، شرح المفصل، ارتشاف الضرب، وغيرها من المصادر الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الخلاف النحوي، العاري، النحو العربي، تحقيق النصوص.

المقدمة:

قد وقع الخلاف بين المذهبين البصري والكوفي، في كثير من الفروع وكل منهما ذهب ينصر مذهبه وفق المنهج الذي يسير عليه بأدلة نقلية وعقلية، وازداد الاختلاف واحتدم بينهما في ذلك طويلاً، وقد تنبه العلماء الأوائل إلى هذا الخلاف النحوي وإن أول من كتب في ذلك ثعلب (ت291هـ) ألف كتابه (اختلاف النحويين)، ثم بعد ذلك ترادفت وتوالت المؤلفات ومن هنا وسمت بحثي بـ (الخلاف النحوي عند الشيخ عبد الرحمن بن محمد الشهير بالعاري)، واشتمل على ثلاثة مباحث وقد سبق بترجمة المؤلف، وتوطئة عن الخلاف النحوي، وتناولت في المبحث الأول: المسائل الخلافية التي رجّحها، في حين تضمن المبحث الثاني المسائل الخلافية التي تركها المؤلف من غير ترجيح:، والمبحث الثالث المسائل التي اطلق عليها الاتفاق بين العلماء وهي في الأصل فيها خلاف: وختم البحث بجملة من النتائج التي توصلت اليها، واعتمدت في بحثي هذا على جملة من المصادر العربية أهمها:، الكتاب لسيبويه، المقتضب، الأصول في النحو، شرح المفصل، ارتشاف الضرب، وغيرها من المصادر الأخرى.

توطئة:

قد وقع الخلاف بين المذهبين البصري والكوفي، في كثير من الفروع وكل منهما ذهب ينصر مذهبه وفق المنهج الذي يسير عليه بأدلة نقلية وعقلية، وازداد الاختلاف واحتدم بينهما في ذلك طويلاً، وقد تنبه العلماء الأوائل إلى هذا الخلاف النحوي وإن أول من كتب في ذلك ثعلب (ت291هـ) ألف كتابه (اختلاف النحويين)، ثم بعد ذلك ترادفت وتوالت المؤلفات فألف ابن كيسان (ت320هـ) كتابه (المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون)، ثم جاء أبو جعفر النحاس المصري (ت 338هـ) بعده فدون مؤلفه (المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين)، ثم ألف بعده ابن درستويه (ت 347هـ) كتابه (الرد على ثعلب في اختلاف النحويين)، وهذه الكتب لم نطلع عليها حتى نقدر ما فيها، وجاء بعد هؤلاء كمال الدين الأنباري (ت 577هـ) وجرد قلمه لتقصي طائفة كبيرة من هذه المسائل فدمج كتابه

[3] د. ، الجامعة العراقية، العراق، almshaykhya13@gmail.com,
[4] الباحث، الجامعة العراقية، العراق، ahmadhamed19980@gmail.com

(الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين) وأجاد فيه أيما إجادة1، وهناك مؤلفات أخرى في الخلاف منها: (الخلاف بين النحويين) لأبي الحسن الرماني(ت384هـ)2، و(كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين) لابن فارس(ت395هـ)3.

وقد عبر الشيخ العاري عن الخلاف في كتابه (منية الراغب وبغية الطالب) بأقوال صريحة، واقوال أخرى تدل على معناه، فمن ذكره للأقوال الصريحة للخلاف، قوله: " ومنها اداة مختلف هل هي اسم او حرف والاصح إنها حرف وهي إذما"4، ومن اقواله الأخرى التي تدل على معنى الخلاف، ذكره لفظ الاصح، الذي يدل بوجود الخلاف، قوله: " كل معرف بأل إذا وقع بعد اسم الاشارة؛ يكون صفته على الاصح"5، وكان بعض المسائل الخلافية يرجحها وبعضها الاخر يتركها من غير ترجيح، وبعضها يطلق عليها الاتفاق وهي في الأصل خلاف، وغيرها من المسائل الأخرى.

المبحث الأول: المسائل الخلافية التي رجّحها:

1. مسألة (التقدير في الكسر):

قوله: "وفي الجر، نحو: (مررتُ بغلامي)، تقدر الكسرة على ما قبل الياء كذلك، كما مر وذهب بعضهم الى أن الاشتغالي في حالة الجر مجرور بكسر آخره، والاصح ما تقدم من إن الكسرة مقدرة؛ لأن الحكمَ لا يبعض كما عرفت"6.

2. مسألة(كل ما ليس له مفرد من لفظه إذا ورد على هيئة جمع المذكر السالم فهو ملحق به):

وقوله في ذلك: " وكل ما ليس له مفرد من لفظه، إذا ورد على هيئة جمع المذكر السالم فهو ملحق به نحو: (عالمون) بفتح اللام، فإنه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء، لأنه ملحق بالجمع لا جمع، كما ذهب اليه بعضهم؛ فإنه لو كان (عالمون) جمع (عالم) لكان المفرد اعمَّ من الجمع؛ لأن العالم اسم لما سوى الله تعالى، والعالمين خاص بمن يعقل، والى هذا ذهب ابن مالك رحمه الله تعالى "7.

3. مسألة (المعرف بـ (أل) إذا وقع بعد اسم الإشارة):

وقوله: "كل معرف بأل إذا وقع بعد اسم الاشارة؛ يكون صفته على الاصح، واليه ذهب ابن الحاجب، وذهب ابن مالك، إلى إنه عطف بيان وقيل هو بدل منه، قال تعالى: (لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ)8، فاسم الاشارة اعني (ذا) محله النصب؛ لأنه مفعول به الانزال، (القرآن) صفته على الاصح، كما تقدم فتأمل ترشد، إن شاء الله تعالى"9.

اختلف في المعرف بـ(أل) إذا وقع بعد اسم الإشارة، هل هو صفة، أم عطف بيان أو بدل، فذهب سيبويه إلى إنه صفة، إذ قال: "هذا باب، ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبنى على مبتدأ، أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروفٍ مبنى على مبتدأ، فأما الرفع فقولك: هذا الرجل منطلقٌ، فالرجل صفة لهذا، وهما بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: هذا منطلقٌ"10، وذهب ابن السراج إلى ما ذهب إليه سيبويه، لكن بشرط أن يأتي بعد الرجل شيء يكون خبراً، إذ قال: "وإذا قلت: هذا الرجل ولم تذكر بعد ذلك شيئًا, وأردت بالألف واللام العهد, فالرجل خبر عن "هذا" فإن جئت بعد "الرجل" بشيء يكون خبرًا جعلت الرجل تابعًا لـ (هذا) كالنعت؛ لأن المبهمة توصف بالأجناس, وكان ما بعده خبرًا عن (هذا) فقلت: هذا الرجل عالم, وهذه المرأة عاقلة, وهذا الباب جديد, فترفع (هذا) بالابتداء وترفع ما فيه الألف واللام بأنه صفة وتجعلهما كاسم واحد"11، وكذلك قال السيرافي: "وتقول: إنّ هذا الرجل منطلق، ويجوز في المنطلق ما جاز فيه حين قلت هذا الرجل منطلق، إلا أن الرجل هنا يكون خبرا للمنصوب وصفة له، وهو في تلك الحال يكون صفة لمبتدأ وخبرا له"12، وذهب ابن يعيش إلى إنه عطف بيان، إذ قال: "واعلم أنّ حقيقةَ هذا النعت، وما كان مثلَه في نحو: "هذا الرجلُ" إنّما هو عطفُ بيان، وقولُ النحويين إنه نعتٌ تقريبٌ، وذلك لأن النعت تَحْلِيَةُ الموصوف بمعنى فيه، أو في شيء من سَبَبه، وهذه أجناسٌ، فهي شرحٌ، وبيانٌ للأوّل كالبَدَل، والتأكيدِ، فلذلك كان عطفَ بيان، ولم يكن نعتًا"13، وقد ذهب ابن الحاجب إلى ما ذهب إليه سيبويه وابن السراج.

4. مسألة (العطف على الضمير المجرور):

وقوله: "واعلم ان العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فأصل ضعيف نحو: (جئت وزيد) فالأصح ان يقال: (جئت انا وزيد)، والاصح عند ابن مالك أَنَّه لا يجب اعادة الخافض إذا اريد العطف على الضمير المجرور، قال الله تعالى:(وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)14، في السبع بكسر ميم الارحام عطفاً على الضمير في به"15.

5. مسألة (الاداة إذما هل هي اسم أم حرف):

وقوله: "ما يجزم فعلين، يسمى الفعل الأول فعل الشرط، ويسمى الفعل الثاني جواب الشرط، وهو احد عشر اداة: منها حرف واحد باتفاق وهو (إنْ) وهي أم الباب، ومنها أداة، مختلف هل هي اسم او حرف والاصح إنها حرف وهي (إذما)، ومنها تسعة، اسماء باتفاق، (مَنْ، وَمَا، ومهما، وأي، واين، وأنى، وحيثما، وأيان، ومتى)"16.

اختلف النحويون في (إذما) منهم من ذهب إلى إنها حرف، ومنهم من ذهب إلى إنها اسم، ومن الذين ذهبوا إلى إنها حرف سيبويه إذ قال: "فما يجازي به من الأسماء غير الظروف: من، وما، وأيهم، وما يجازي به من الظروف: أي حينٍ، ومتى، وأين، وأنى، وحيثما، ومن غيرهما: إن، وإذما"17، واحتج المبرد بأنها قبل دخول (ما) كانت اسمًا، إذ قال: "وَلَا يكون الْجَزَاء فِي إِذْ وَلَا فِي حَيْثُ بِغَيْر مَا لِأَنَّهُمَا ظرفان يضافان إِلَى الْأَفْعَال"18، ومع دخول (ما) فهي حرف، إذ قال: "وَمن الْحُرُوف الَّتِي جَاءَت لِمَعْنى إنْ وإذما"19 وأكّد ابن السراج على اسميتها إذ قال: "وأمّا الظروف التي يجازى بها: فمتى وأينَ وأنَّى وأي حينٍ وحيثُما وإذْما, لا يجازى بحيثُ وإذْ حتى يُضم إليهما "ما" تصير مع كل واحد منهما بمنزلة حرف واحد"20.
وبالرغم من الخلاف هل هي اسم أم حرف، إلا أن الجميع اتفق على إنه لا يجازى بها حتي يضم اليها (ما)21.

6. مسألة (رفع الاسم الظاهر باسم التفضيل):

وقوله: " ولا يرفع في الغالب اسماً ظاهراً الا في مسألة الكحل، وهي مشهورة عند النحويين نحو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، اعرابه (ما) نافية، رأيت فعل وفاعل، رجلاً مفعول به، أحسن صفة لرجل، في عينه جار ومجرور متعلق بحصل أو حأصل في محل النصب على إنه حال من الكحل، منه جار ومجرور متعلق بأحسن، في عين جار ومجرور متعلق بحصل أو حأصل في محل النصب على الحال من الهاء في منه، والشاهد أنَّ الكحل اسم ظاهر مرفوع باسم التفضيل الذي هو أحسن، ومثل هذا قوله صلى الله عليه وسلم: {ما من أيام أحبَّ الى الله تعالى فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة}، وقد يرفع برفع الظاهر مطلقاً في لغة حكاها سيبويه، نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، بنصب أفضل على أنه صفة رجل، أبوه فاعله، والأصح أن يرفع أفضل على إنه خبر مقدم، وأبوه مبتدأ مؤخر، والتقدير مررت برجل أبوه أفضل منه"22.

المبحث الثاني: المسائل الخلافية التي تركها المؤلف من غير ترجيح:

1. مسألة الخلاف في (أل التعريف):

قال العاري: "لكن المشهور أنّ آلة التعريف (أل) وهي بجملتها عند الخليل، وسيبويه، واللام وحدها عند الاخفش" 23.
إنّ ما ذهب إليه المؤلف من أنّ (أل) بحملتها عند الخليل وسيبويه، هو ما ذهب اليه ابن مالك في شرح التسهيل حيث قال: " وهي "أل" لا اللام وحدها، وفاقا للخليل وسيبويه"24، أو ما قاله ابن هشام في قطره: " ثمَّ ذُو الأداة وَهِي أل عِنْد الْخَلِيل وسيبويه لَا اللَّام وَحدهَا خلافًا للأخفش"25، وقال ابن هشام: "وتلخص في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:
أحدها: أن المعرف "أل" والألف أصل.
والثاني: أن المعرف "أل"، والألف زائدة.
والثالث: أن المعرف اللام وحدها"26.
وأسقط مذهبا رابعاً: وهو أن المعرف الهمزة وحدها، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، وهو مذهب المبرد في كتابه الشافي27.

تأصيل الآراء:

المذهب الأول:

إن المعرف "أل" والألف أصل: هذا المذهب يدل على أن (أل) ثنائية الوضع كـ (قد، وهل)، فهي بجملتها اداة التعريف، وعليه تكون همزة أل أصلية وليست زائدة، قال الزجاجي: "اعلم أن الألف واللام اللتين للتعريف وكذلك قولك: الرجل والغلام والثوب والفرس وما أشبه ذلك، للعلماء فيها مذهبان: أما الخليل فيذهب إلى أن الألف واللام كلمة واحدة مبنية من حرفين بمنزلة من ولم وإن وما أشبه ذلك، فيجعل الألف أصلية من بناء الكلمة بمنزلة الألف في إن وأن"28، إلا إن الزجاجي ضعف قول الخليل29، وقد عزا ابو حيان هذا المذهب الى ابن كيسان إذ قال: " والثاني: مذهب ابن كيسان: أنها ثنائية الوضع، نحو: قد وهل، وهمزتها همزة قطع"30، وقيل: وذهب الخليل إلى أن حرف التعريف ثنائي، وهمزته همزة قطع، وصلت لكثرة الاستعمال، وهو مذهب ابن كيسان31، وقال ابن مالك: " على أن الصحيح عندي، قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل"32.
والملاحظ على هذا المذهب، أنه لما كانت أل بمنزلة، (قد، وهل)، ونحوهما فإنه قد حكى عن الخليل أنه عبر عنها بـ (أل)، قال سيبويه: "وقال الخليل: وممَّا يدل على أنَّ أل مفصولة من ألرَّجل ولم يبن عليها"33، واحتج لذلك، أن (أل) في الاسماء بمنزلة قد في الافعال وأنه كان يسميها "أل" كقولنا "قد" وأنه لم يكن يقول الألف واللام، كما لا يقول في قد: القاف والدال34؛ أي: أن من جعل حرف التعريف ثنائياً، وهمزته أصلية، عبر عنه بـ أل، ولا يحسن أن يقول: الألف واللام، كما لا يقال في قد: القاف والدال35.

المذهب الثاني:

أن المعرف (أل)، والألف زائدة: أن أل بجملتها هي أداة التعريف، وهمزتها همزة وصل زائدة لثبوتها في الابتداء، وهذا ما قاله ابن مالك: " لأن همزة الوصل لا تثبت إذا ابتدئ بغيرها، فإذا أبدلت أو سهلت بعد همزة الاستفهام وقع بدلها حيث لا تقع هي، وذلك ترجيح فرع على أصل أفضى إليه القول بأن همزة "أل" همزة وصل زائدة فوجب اطراحه"36، وقال ابن مالك: "وسيبويه مع حكمه بزيادتها يعتد بها كاعتداده بهمزة "اسمع" ونحوه بحيث لا يعده رباعيا فيعطى مضارعه من ضم الأول ما يعطى مضارعه الرباعي للاعتداد بهمزته وإن كانت همزة وصل زائدة، فكذا لا يعد لام التعريف وحدها مع القول بأن همزتها همزة وصل زائدة"37، وعلى هذا المذهب تكون أل ثنائية الوضع وهمزتها زائدة فيها لا زائدة عليها، فمن كلام سيبويه الذي يوحي إلى أن أل ثنائية الوضع، قوله: " وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلتَ عليه الألفَ واللام أو أضيف انجرَّ..."38، وقوله: "وهذا ما جاء منه في الألف واللام وذلك قولك: أَرْسَلَها العِراكَ..."39، فقوله: عن اداة التعريف بـ (الالف واللام) يدل أنه يتأتى بهما؛ وليس بـ (اللام) وحدها، ومما يقوي ذلك ما قاله ابن مالك: " وجعلها من الحروف الجائية على حرفين كأم وأخواتها"40، قال سيبويه: " وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعلٍ... فمن ذلك: أم وأو، وقد... وأل تعرف الاسم في قولك: القوم، والرجل"41، وقال في موضع آخر: " والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم والرجل والناس، وإنما هما حرفٌ بمنزلة قولك قد وسوف... ألا ترى أن الرجل إذا نسي فتذكر ولم يرد أن يقطع يقول: ألي، كما يقول قدي، ثم يقول: كان وكان..."42. وهذه العبارات هي التي استدل بها ابن مالك وعزا هذا المذهب الى سيبويه43.
والملاحظ من هذا المذهب أنه من جعل حرف التعريف ثنائياً، وهمزته همزة وصل زائدة، فله أن يقول أل، وأن يقول: الألف واللام. وقد وقع في كتاب سيبويه التعبير بالأمرين، ولكن الأول أقيس44.

- **المذهب الثالث:**

أن المعرف اللام وحدها: إنها؛ أي: اللام أحادية الوضع، والألف ألف وصل جيء بها وصلة إلى النطق بالساكن45، وإنها لا يعتد بها في وضع (أل)، واللام حرف دال على معنى بنفسه، لأنا إذا قلنا: قام القوم، وخرج الغلام وما أشبه ذلك، في جميع الكلام سقطت الألف من اللفظ لوصول الكلام ودلت اللام على التعريف، ولو كانت الألف من بناء الكلمة؛ أي: يعتد بها، لأخل معناها بسقوطها46، وهذا المذهب معزو لسيبويه وجمهور النحويين47، وذكر ابو حيان أنه مذهب جميع النحويين إلا ابن كيسان48، ونسب ابن مالك هذا المذهب إلى المتأخرين49.

ومن كلام سيبويه الذي يوحي بأن أل أحادية الوضع قوله:" وزعم الخليل أن الألف واللام اللتان يعرّفون بهما حرفٌ واحد كقد، وأنها ليست واحدةٌ منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: أأريد، ولكن الألف كألف أيم في أيم الله، وهي موصولة كما أن ألف ايمٍ موصولة"50، فُهِمَ من هذه العبارة أن سيبويه خالف الخليل في كون أل ثنائية الوضع إذ قضى بان الهمزة فيها همزة وصل زائدة على اللام التي يعرف بها وحدها فهي كـ (همزة الوصل) في (ايْمُنِ) القسم؛ إذ إنه في الأصل (يَمِينٌ) بدون همزة فلما سكن اوله لعلة صرفية زيدت عليه همزة الوصل؛ وكذلك همزة الوصل في أل زيدت على أداة التعريف وهي اللام الساكنة للتوصل الى النطق بها، هذا هو المذهب الذي اشتهر بين النحويين أنه مذهب سيبويه والجمهور من نحاة البصرة والكوفة.

واذا كان ابن مالك خالف الاجماع على نسبة هذا المذهب لسيبويه إذ صرح في كتابه شرح التسهيل بأن أل عند سيبويه ثنائية الوضع، بقوله: " قال: "وهي "أل" لا اللام وحدها، وفاقا للخليل وسيبويه، وقد تخلفها "أم" وليست الهمزة زائدة"51، فإنه وافق العلماء في نسبة هذا المذهب في كتابه شرح الكافية وذلك قوله: "اللام - وحدها- هي المعرفة عند سيبويه، والهمزة قبلها همزة وصل زائدة"52.

وكذلك الملاحظ لهذا المذهب أن اصحابه عبروا عنها باللام كونها احادية الوضع، وأن المعبِّر عنها بالألف واللام تارك لما هو أولى، وكذا المعبر عنها بأل53.

أما ما نسبه المؤلف من أن اللام وحدها عند الاخفش، فلم اقف على نسبة هذا القول فأن الاخفش في معاني القرآن يقول: "ولان هذه الالف واللام هما جميعاً حرف واحد كـ (قد)، و(بل)"54، وهذا يدل على ان الالف واللام بجملتها عند الاخفش وليس اللام وحدها، وما ذكره المؤلف من ان اللام وحدها عند الاخفش، لربما في كتبه التي لم تصل الينا، أو انه نقله عن ابن هشام دون تحقق، قال ابن هشام: "ثمَّ ذُو الأداة وَهِي أل عِنْد الْخَلِيل وسيبويه لَا اللَّام وَحدهَا خلافًا للأخفش"55.

المذهب الرابع:

أن المعرف الهمزة وحدها:

هذا القول الرابع من الاقوال التي قيلت في ماهية (أل) المعرفة، والذي لم يتطرق اليه العاري، وهو أن المعرف الهمزة وحدها، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، وهو مذهب المبرد في كتابه الشافي56.

والحأصل من هذه الاقوال الاربعة أن من اراد التعبير عن الاسم المعرف بهذه الاداة لا يمكن لاحد الانكار عليه إذا عبر بـ (أل) أو بـ (الالف واللام)، أو بـ (باللام)، أو بـ (الهمزة واللام)، لأن لكل مذهب ادلته التي ذهب اليها، فضلاً عن اضطراب النحاة في ذكرها فكان لكل عالم أكثر من رأي وهذا ما وجدناه عند سيبويه من المتقدمين، وعند ابن مالك من المتأخرين.

مسألة (الجمع بين الفاعل والتميز):

وقوله: "واختلف في جواز الجمع بين الفاعل والتميز في هذا الباب، فسيبويه رحمه الله تعالى منع ذلك، فلا يجيز نعم الرجل رجلاً زيد؛ لأنه الابهام قد أرتفع بظهور الفاعل فلا حاجة الى التميز، وقد أجازه المبرد رحمه الله تمسكاً بقول الشاعر:

وَالتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ　　　فَحْلًا وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ

فـ (بئس) فعل موضوع للذم، (الفحل) فاعله، (فحلاً) تمييز، (فحلهم) مخصوص بالذم"57.

اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، أقوال: وقد أشار الى ذلك ابن مالك في الفيته، فقال58:

وجمع تمييزٍ وفاعلٍ ظهر　　　فيه خلافٌ عنهم قد اشتهر

أحدها: لا يجوز وهو ما ذهب إليه سيبويه، والسيرافي، فذهب سيبويه الى منع جواز ذلك، إذ قال: "وإن شئت قلت: زيداً ضربتُه، وإنَّما نصبهُ على إضمار فعلٍ هذا يفَّسره، كأنّك قلتَ: ضربتُ زيداً ضربتُه، إلاّ أنّهم لا يُظهِرون هذا الفعلَ هنا للاستغناءِ بتفسيره. فالاسمُ ها هنا مبني على هذا المضمَرِ، ومثلُ ترك إظهار الفعل ها هنا تركُ الإظهار في الموضع الذى تَقَدَّمَ فيه الإضمارُ"59؛ يعني: أن ترك إظهار الفعل المضمر في (زيدا ضربته) مع مجيء التفسير بمنزلة قولك: (نعم رجلا

زيد) وتقديره: (نعم الرجل رجل زيد)، أضمر الرجل في (نعم)؛ لأن (نعم) فعل، ولا بد له من فاعل و (رجلا) تفسير له، ولا يجوز أن يجمع بينهما فنقول: (نعم الرجل رجلا)60.

ثانيها: يجوز وعليه المبرد، وابن السراج، والفارسي، وذهب المبرد إلى جواز ذلك إذ قال: "وَاعْلَم أَنَّك إِذا قلت: (نعم الرجل رجلا زيد) فقولك: (رجلاً) توكيد؛ لِأَنَّهُ مُسْتَغْنى عَنهُ بِذكر الرجل أَولا وَإِنَّمَا هَذَا بِمَنْزِلَة قَوْلك: عِنْدِي من الدَّرَاهِم عشرُون درهما، إِنَّمَا ذكرت الدِّرْهَم توكيدا وَلَو لم تذكره لم تحتج إِلَيْهِ"61، وقال ابن السراج: "اعلم: أنه لا يجوز أن تقول: قومك نعموا أصحابًا, ولا قومك بئسوا أصحابًا, ولا أخواك نعما رجلين, ولا بئسا رجلين، وإذا قلت: نعم الرجل رجلًا زيد, فقولك: "رجلًا" توكيد"62، وقال الفارسي: "وتقول: (نعم الرجل رجلاً زيد فإن لم تذكر رجلاً) جاز، وإن ذكرته فتأكيد"63.

وأختار ابن مالك هذا القول إذ قال: "ولا يمنع منه زوال الإبهام بدونه؛ لأن التمييز قد يجاء به توكيداً، كقوله عز وجل: (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا)64.

والصحيح لوروده نظماً ونثراً، فمن النظم ما مر ذكره، ومن النثر، ما حكي من كلامهم: نعم القتيلُ قتيلًا أصلح بين بكر وتغلب65.

ثالثها: وفصل بعضهم فقال: إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما، نحو: نعم الرجل فارساً زيد، وإلا فلا، نحو: نعم الرجل رجلا زيد، فإن كان الفاعل مضمرا جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقا، نحو: نعم رجلا زيد66، وعليه ابن عصفور67.

المبحث الثالث

المسائل التي اطلق عليها الاتفاق بين العلماء وهي في الأصل فيها خلاف

1. مسألة (تقديم المستثنى على المستثنى منه):

قوله: "أما إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فيجب النصب مطلقاً؛ أي: في المنقطع وغيره نحو: ما قام الا زيداً أحد، وما جاء الا حماراً القوم، قال الشاعر:

فمالي الا آل أحمد شيعة ومالي الا مذهب الحق مذهب"68.

وفي المسألة خلاف، وإن من ذهب إلى النصب، المبرد حيث قال: " هَذَا بَاب مَا لَا يجوز فِيهِ الْبَدَل، وَذَلِكَ الِاسْتِثْنَاء الْمُقدم نَحْو مَا جَاءَنِي إِلَّا زيدا أحد وَمَا مَرَرْت إِلَّا زيدا بِأحد، وَإِنَّمَا امْتنع الْبَدَل لِأَنَّهُ لَيْسَ قبل زيد مَا تبدله مِنْهُ فَصَارَ الْوَجْه الَّذِي كَانَ يصلح على الْمجَاز لَا يجوز هَا هُنَا غَيره، وَذَلِكَ أَنَّك كنت تَقول مَا جَاءَنِي أحد إِلَّا زيد وتجيز مَا جَاءَنِي أحد إِلَّا زيدا فَلَمَّا قدمت الْمُسْتَثْنى بَطل وَجه الْبَدَل فَلم يبْق إِلَّا الْوَجْه الثَّانِي 69، وابن جني قال ايضاَ: " فَإِن تقدم الْمُسْتَثْنى لم يكن فِيهِ إِلَّا النصب"70، وإن من ذهب الى جواز الرفع ما سمعه سيبويه من يونس حيث قال: "وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحد"71، وأما إذا كان الكلام موجب وجب النصب وإذا كان غير موجب فالمختار النصب، وهذا ما قاله ابن عقيل: "إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلام موجبا أو غير موجب، فإن كان موجبا وجب نصب المستثنى نحو قام إلا زيدا القوم وإن كان غير موجب فالمختار نصبه فتقول ما قام إلا زيدا القوم"72، وقد جاء في شرح التصريح على التوضيح: وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه عند البصريين مطلقًا، سواء أكان متصلًا أو منقطعا، وامتنع اتباعه، وبعضهم وهم الكوفيون والبغداديون يجيز في المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه غير النصب، وهو الاتباع في المسبوق بالنفي, فتقول: ما قام إلا زيد أحد73.

ومن خلال ما تقدم نجد أن الشيخ العاري ذهب الى ما ذهب اليه البصريون من وجوب النصب مطلقاً، دون أن يحدد مذهب من النحاة فتركه على الاطلاق دون تقييد.

1. مسألة (إعمال اسم المصدر):

وقوله: "الثالث: من الاسماء التي تعمل عمل الفعل: اسم المصدر وهو ما ساوى المصدر في الدلالة وخالفه بخلوه عن بعض ما في فعله، كالكلام، والثواب، والعطاء، والوضوء، ونحوها، فإن مصدر كلم تكليم، ومصدر تكلمَّ تكلمَّ، فكلام اسم مصدر، واثاب مصدره اثابه، فثواب اسم مصدر وأعطى مصدره إعطاء، فعطاء اسم مصدر، وتوضأ مصدره توضؤ، فوضيء اسم مصدر، فيعمل اسم المصدر كالمصدر مطلقاً، عند الكوفيين نحو: ثواب الله كل موحد جنان، ونحو قوله:

اكفراً بعد رد الموت عني   وبعد عطائك المائة الرتاعا

وفي الحديث: من قبلة الرجل امرأته الوضوء، رواه مالك في الموطأ74، فامرأته منصوب؛ لأنه مفعول اسم المصدر، وهو قبلة؛ لأن قبلّ وتقبيل، فتعين انه قبله اسم مصدر، أما البصريون فلا يقولون بأعمال اسم المصدر، ويضمرون في مثل هذه الأمثلة أفعالاً يعملونها في المعمول بعدها"75.

ذكر المؤلف أن اسم المصدر يعمل كالمصدر مطلقاً عند الكوفيين، وفي المسألة تفصيل؛ أي: إذا كان اسم المصدر علماً لم يعمل اتفاقاً، لمخالفته المصدر في عدم قصد الشياع وإنه لا يضاف ولا يقبل أل، ولا يقع موقع الفعل، وإن كان ميمياً فكالمصدر اتفاقاً، وإن كان غير العلم والميمي لم يعمل عند البصريين، ويعمل عند الكوفيين76، وإن الْكسَائي إمَام أهل الْكُوفَة، قال: إِلَّا ثَلَاثَة أَلْفَاظ (الْخبز والدهن والقوت) فَإِنَّهَا لَا تعْمل فَلَا يُقَال عجبت من خبزك الْخبز وَلَا من دهنك رَأسك وَلَا من قوتك عِيَالك وَأَجَازَ ذَلِك الْفراء وَحكى عَن الْعَرَب، مثل: أعجبني دهن زيد لحيته77، وحكى قوم أن العرب قد وضعت الأسماء في مواضع المصادر فقالوا: عجبت من طعامك طعامًا, يريدون: من إطعامك, وعجبت من دهنك لحيتك, يريدون: من دهنك78.

أمّا ما كان أصل وضعه لغير المصدر كالثواب والعطاء والدهن والخبز والكلام والكرامة والكحل والرعي والطحن ونحوها، وهي الأسماء التي أخذت من مواد الأحداث، فهذا النوع من اسم المصدر فيه الخلاف بين البصريين والكوفيين:

ولا يجوز هذا عند البصريين إلا إن اضطر شاعر، فيستعمل اسم المصدر استعمال المصدر، وتحقيق الخلاف بين الفريقين هل ينقاس أن يطلق اسم المصدر مجازاً على المصدر ويعمل عمل المصدر أم لا؟ فقال البصريون: لا يجوز إلا إن اضطر شاعر إلى ذلك، فيطلقه عليه، ويعمله، وقال الكوفيون والبغداديون: ينقاس ذلك، وما ذكرناه من أن ثواباً وعطاء وكلاماً هو من اسم المصدر مخالف لما ادعاه المصنف أنها مصادر، وكذلك دعواه أن عوناً وعشرة وكبراً وعمراً وغرقاً وكلاماً أسماء مصادر، ليس عندنا كذلك، بل هي مصادر جاءت على غير قياس، وليس كل ما خالف القياس من المصادر يقال فيه: إنه اسم مصدر، وإلا كانت أسماء المصادر أكثر من المصادر، والذي أذهب إليه في هذا المسموع من هذا النوع أن المنصوب بعده ليس منصوباً باسم المصدر، ولا أجري مجرى المصدر في العمل، لا في ضرورة ولا في غيرها، بل هو منصوب بإضمار فعل يفسره ما قبله79.

الخاتمة

الحَمْدُ للهِ الّذي يَسَّرَ بمنِّه وفضْله وعوْنه على إتمام هذا البحث، ومن خلال الموضوعات التي ذكرت والتي سبق الحديث عنها وصلنا إلى أهم النتائج:

1. كان الشيخ العاري لا يذكر وجوه الخلاف واقوال النحاة ويقتصر على اصح الآراء، وهذا يدلّ على أنّ العاري كان دقيقاً في غايته التي من أجلها ألّف هذا الكتاب ألا وهي الاختصار.
2. كان يطلق على بعض المسائل الاتفاق بين العلماء وهي في الأصل فيها خلاف،
3. كان العاري يترك المسائل الخلافية من غير ترجيح، منها مسألة أل التعريف التي تطرق اليها العاري بان أل بجملتها عند الخليل وسيبويه واللام وحدها عند الاخفش، ومن خلال البحث تم تأصيل اربعة مذاهب فيها.

المصادر والمراجع

ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745 هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/ الأولى، 1418 هـ - 1998 م.

الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)، تح/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: 646هـ)، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط1، 1406 هـ - 1982م.

الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسيّ (288 - 377 هـ)، تح/ د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض)، ط/ الأولى، 1389 هـ - 1969 م.

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تح/ د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط1.

الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)، تح/ د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/ الأولى، 1413 هـ - 1992 م.

الدر الثمين في أسماء المصنفين: علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب، تاج الدين ابن السَّاعي (المتوفى: 674هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد شوقي بنبين - محمد سعيد حنشي، دار الغرب الاسلامي، تونس، ط1، 1430 هـ - 2009م.

سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1421هـ- 2000م.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: 769هـ)، تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط/ العشرون 1400 هـ - 1980 م.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: 900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط/1، 1419هـ- 1998م.

شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: 778 هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط/ الأولى، 1428 هـ.

شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان، ط/1، 1421هـ- 2000م.

شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الأستراباذي، طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الاستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الاسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جميع حقوق الطبع محفوظة 1398 هـ - 1978م جامعة قاريونس.

شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، تح/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط/ الأولى،.

شرح المفصل لابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/ الأولى، 1422 هـ - 2001 م.

شرح قطر الندى وبل الصدى: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، 1383.

شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: 368 هـ)، تح/ أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/ الأولى، 2008م.
الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، تح/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ الثالثة، 1408 هـ - 1988م.
اللامات: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: 337هـ)، تح/ مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط2، 1405هـ 1985م.
اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، تح/: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.
معاني القرآن للأخفش [معتزلي]: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: 215هـ)، تح/ الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/1، 1411 هـ - 1990م.
موطأ الإمام مالك: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: 179هـ)، تح/ بشار عواد معروف - محمود خليل، مؤسسة الرسالة، 1412هـ.
نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: الشيخ محمد الطنطاوي رحمه الله، تح/ أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط1، 1426هـ ـ 2005م
همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تح/عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

الهوامش

---

1 ينظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: 127.
2 ينظر انباه الرواة: 295/2.
3 ينظر الدرر الثمين في اسماء المصنفين: 276.
4 النص المحقق: 38و.
5 النص المحقق: 43ظ
6 النص المحقق: 14ظ.
7 النص المحقق: 26و.
8 سورة الحشر: الآية 21.
9 النص المحقق: 43ظ.
10 الكتاب لسيبويه: 86/2.
11 الاصول في النحو: 1/ 151.
12 شرح كتاب سيبويه: 475/2.
13 شرح المفصل لابن يعيش: 332/1.
14 سورة النساء: الآية 1.
15 النص المحقق: 69ظ.
16 النص المحقق: 38و.
17 الكتاب لسيبويه: 56/3.
18 المقتضب: 47/2
19 المقتضب: 46/2.
20 الاصول في النحو: 159/2، وينظر ارتشاف الضرب: 4/ 1862.
21 ينظر الكتاب لسيبويه: 56/3، المقتضب: 47/2، الاصول في النحو: 159/2.
22 النص المقق: 92و.
23 النص المحقق: 45و.
24 شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 253.
25 شرح قطر الندى وبل الصدى: 112.
26 شرح قطر الندى وبل الصدى: 112.
27 لم أعثر على كتابه الشافي، والقول ذكره الرضي في شرحه على الكافية: 241/3، وينظر شرح التصريح على التوضيح: 179/1.
28 اللامات: 41.
29 ينظر المصدر نفسه: 42.

30 ارتشاف الضرب: 985/2.
31 الجنى الداني في حروف المعاني: 138.
32 شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 254 ـ 257.
33 الكتاب: 325/3.
34 ينظر سر صناعة الاعراب: 15/2، ال
35 ينظر الجنى الداني: 138 ـ 193.
36 شرح التسهيل لابن مالك: 254/1.
37 المصدر نفسه: 254/1.
38 الكتاب: 1/ 22
39 المصدر نفسه 372/1.
40 شرح التسهيل لابن مالك: 253/1.
41 الكتاب:4/ 220ـ226.
42 الكتاب، 147/4.
43 ينظر شرح التسهيل: 1/ 253.
44 ينظر الجنى الداني: 193.
45 ينظر شرح الرضي: 383/1، وارتشاف الضرب: 985/2.
46 ينظر اللامات: 42.
47 ينظر اللامات: 41، وشرح التصريح على التوضيح: 179/1، وهمع الهوامع: 306/1 ـ 307.
48 ارتشاف الضرب: 985/2.
49 شرح التسهيل لابن مالك: 253/1.
50 الكتاب، 324/3
51 شرح التسهيل، 253/1.
52 شرح الكافية الشافية: 319/1
53 ينظر شرح التسهيل لابن مالك: 253/1
54 معاني القرآن للأخفش: 7/1.
55 شرح قطر الندى: 122.
56 ينظر شرح الرضي على الكافية: 241/3، وشرح التصريح على التوضيح: 179/1.
57 النص المحقق: 88و.
58 ألفية ابن مالك: 43.
59 الكتاب لسيبويه: 81/1،
60 شرح كتاب سيبويه: 374/1.
61 المقتضب: 150/2.
62 الاصول في النحو: 117/1.
63 الايضاح العضدي: 88.
6464 سورة التوبة: من الآية 36.
65 ينظر شرح الاشموني لألفية ابن مالك: 286/2.
66 ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 3/ 165.
67 همع الهوامع: 32/3.
68 النص المحقق: 81ظ.
69 المقتضب: 397/4.
70 اللمع في العربية: 68.
71 الكتاب: 337/2.
72 شرح ابن عقيل: 216/2.
73 ينظر شرح التصريح على التوضيح: 549/1.
74 موطأ الإمام مالك: 49/1 (118).
75 النص المحقق: 89ظ.
76 ينظر شرح التسهيل لابن مالك: 121/3، وتوضيح التوضيح: 1043، وهمع الهوامع: 66/3.
77 ينظر التذييل والتكميل: 11/ 103، وهمع الهوامع: 67/3.
78 ينظر الاصول في النحو: 1/ 139.
79 التذييل والتكميل: 11/ 103 ـ 104.